السنة الثالثة والعشرون العدد 86/ شهرايلول / سنة 2025 تاريخ قبول النشر2025/4/13
https://doi.org/10.31272/ijes.v23i86.1328

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

مكانة السعودية الجيو اقتصادية في استراتيجيات القوى التعديلية : مبادرة الحزام والطريق انموذجا

Geo-economics position of Saudi Arabia in the strategies of the Revisionist powers: the Belt and Road Initiative as a model

م.م زياد عبدالرحمن علي محمود
Ziad Abdulrahman Ali
zyad.abdulrahman@uomosul.edu.iq
جامعة الموصل /كلية العلوم السياسية

المستخلص

يناقش البحث مكانة المملكة العربية السعودية الجيو-اقتصادية في استراتيجيات القوى التعديلية مثل روسيا والصين، مع التركيز على مبادرة الحزام والطريق , يبدأ البحث من فرضية أساسية مفادها أن السعودية تلعب دورًا محوريًا في المبادرة بفضل موقعها الاستراتيجي ومواردها الاقتصادية، مما يساهم في إعادة موازين القوى الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي. كما يدرس البحث ديناميكية العلاقة بين السعودية وروسيا والصين، حيث تسعى القوتان لتعزيز نفوذهما في الشرق الأوسط من خلال الشراكات الاقتصادية والاستراتيجية. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي لدراسة تأثير المبادرة على الاقتصاد السعودي. وتوصلت الدراسة إلى أن السعودية تتبنى سياسة خارجية متعددة الأقطاب اقتصاديًا، مع تنوع في تحالفاتها وشراكاتها، وتحقيق توازن بين الشراكات التقليدية مع الغرب ومحاولة التعاون مع القوى التعديلية. أخيرًا، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التكامل الاقتصادي مع القوى التعديلية مع الحفاظ على العلاقات الدولية بما يحقق المصالح العليا للمملكة.

الكلمات الرئيسية : السعودية _ روسيا _ القوى التعديلية _الحزام والطريق

Abstract:

The research discusses the Kingdom of Saudi Arabia's geo-economic position in the strategies of revisionist powers such as Russia and China, with a focus on the Belt and Road Initiative. The research begins from the basic premise that Saudi Arabia plays a pivotal role in the initiative, thanks to its strategic location and economic resources, contributing to rebalancing

economic power at the regional and international levels. The research also examines the dynamics of the relationship between Saudi Arabia, Russia, and China. As the two powers seek to enhance their influence in the Middle East through economic and strategic partnerships, the research relies on a descriptive, analytical, and inductive approach to examine the initiative's impact on the Saudi economy. The study concludes that Saudi Arabia is adopting a multipolar economic foreign policy, with diverse alliances and partnerships, and achieving a balance between traditional partnerships with the West and attempts to cooperate with other powers.

Keywords: Saudi Arabia - Russia - Revisionist Powers - Belt and Road

المقدمة

إنَّ تطورات العالم الحديث تستند إلى ركيزة قوية من التبادل والتعاون الدولي بحيث يشهد الساحة العالمية تحولات هامة تلزم الدول بتكوين شراكات استراتيجية تعزز التكامل وتحقق التنمية المستدامة وفي هذا السياق يمكن الاشارة إلى مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين كركيزة أساسية في استراتيجيتها العالمية حيث تهدف إلى تعزيز التواصل الاقتصادي والتكامل الإقليمي والدولي وذلك من خلال استعراض التحولات الاقتصادية والسياسية التي تعيشها المنطقة فضلا عن ذلك سنقوم بتحليل مكانة السعودية الجيواقتصادية في استراتيجيات القوى التعديلية وكيف يمكن أن تسهم في تعزيز الاستقرار وتعزيز التكامل الاقتصادي العالمي.

تُعَدُّ المملكة العربية السعودية واحدة من أهم المناطق الجغرافية عالميًا إذ تحظى بأهمية استراتيجية لدى القوى الإقليمية والعالمية لا سيما القوى التعديلية (روسيا والصين) نظرًا لدورها المؤثر في النظام الدولي وإسهاماتها الحضارية .

إذ تعد مبادرة الحزام والطريق واحدة من أبرز المبادرات الاقتصادية والاستراتيجية التي أعلنتها الصين في العصر الحديث مشيرة إلى طموحاتها الكبيرة في بناء علاقات دولية تعكس التكامل والتعاون المشترك وفي سياق هذا التحول العالمي تأتي هذه الدراسة لدراسة وتحليل مكانة المملكة العربية السعودية ضمن استراتيجية القوى التعديلية ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق، حيث المملكة بوصفها إحدى القوى الناشئة والتي تشهد تحولات هامة في مسارها التنموي وتواجه تحديات وفرصاً تستوجب دراستها وتحليلها.

اولاً: مشكلة البحث : إن التحديات التي تواجهها السعودية فيما يتعلق بمكانتها داخل مبادرة الحزام والطريق الصينية على الرغم من مكانتها الرئيسية في النظام الاقتصادي العالمي وعلى الرغم من اهمية المبادرة اقليميا وعالميا في تعزيز التكامل الاقتصادي بين القارتين الاسيوية والاوربية , إلا أن هذا الانخراط سيواجه صراعا دوليا معقدا قائم على النفوذ وذلك في محاولة سعي الدول الكبرى التي تحاول تعديل النظام الدولي إلى إعادة تشكيل ميزان القوى الاقتصادي وفقا لمصالحها الاستراتيجية بعيدا عن الهيمنة الاقتصادية الغربية , تحاول الصين جعل المملكة الشريك الاساسي في المشروع اعتمادا على ما تملكه من مقومات اقتصادية وموقع جغرافي متميز تبدي الولايات المتحدة تحفظات كبيرة للتوسع الاقتصادي الصيني في منطقة كانت في فلك سياستها الاقتصادية والسياسية وهو ما يطرح تساؤلات

حول مدى حول مدى تأثر المملكة من تحالفها مع الولايات المتحدة على قراراها الاستراتيجي باعتمادها سياسية تتبنى تعددية اقتصادية , بناءً على ما تقدم تتمحور المشكلة الرئيسية للبحث مدى تأثر مكانة المملكة من قراراتها الاقتصادية ومحاولتها للبحث عن استراتيجيات تحاول من خلالها التعامل مع المتغيرات العالمية للحفاظ على توزان جيوستراتيجي ومحاولة تحقيق اقصى استفادة من المبادرة.

ثانياً : هدف البحث: تقدم الدراسة فهمًا عميقًا للمكانة الجيو اقتصادية للمملكة العربية السعودية في الاقتصاد العالمي وكيف يمكن لذلك الدور أن تؤثر في السياق الاستراتيجي للقوى التعديلية فضلا عن ذلك توفر الدراسة تقييمًا شاملاً لتأثير مشاركة السعودية في مبادرة الحزام والطريق على الاقتصاد الوطني وعلى العلاقات الدولية مما يساعد في توجيه السياسات الحكومية بشكل أفضل.

ثالثاً : فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية أن مكانة المملكة العربية السعودية الجيو اقتصادية تلعب دورًا حيويًا في إطار استراتيجيات القوى التعديلية (روسيا الاتحادية والصين) خاصة في سياق مبادرة الحزام والطريق، لذلك نفترض أن الاستفادة الاقتصادية والتعاون الثنائي الذي يتم بين السعودية والشركاء الرئيسيين في هذه المبادرة يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في تعزيز العلاقات الدولية وتحقيق توازن القوى في المنطقة.

رابعاً: منهج البحث: نظراً لطبيعة الدراسة فإنها ستنهض على فكرة التكامل المنهجي فقد اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي تم اختيار هذه المناهج لأنها توفر إطارًا أكاديميًا مناسبًا لتحليل الدور السعودي في استراتيجيات القوى التعديلية مع التركيز على الابعاد الجيو اقتصادية.

خامساً: الإطار الزماني والمكاني:

زمانيا: تقتصر الدراسة على فترة زمنية محددة مركزًا على التطورات والأحداث التي جرت في المملكة العربية السعودية بسياق مبادرة الحزام والطريق خلال فترة معينة مما يعكس التأثيرات الحالية والمتوقعة.

مكانيا: تركز الدراسة على مكانة المملكة العربية السعودية وتأثير مشاركتها في مبادرة الحزام والطريق مع التركيز على العلاقات الجيو اقتصادية والتعاون مع القوى التعديلية الرئيسية سيما روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية.

موضوعيا: يقتصر التحليل على تأثير المملكة العربية السعودية على الساحة الجيو اقتصادية العالمية من خلال مشاركتها في مبادرة الحزام والطريق فضلا عن مكانة المملكة العربية السعودية في استراتيجية روسيا الاتحادية.

سادساً: هيكلية البحث:

انقسمت الدراسة إلى مبحثين فضلاً عن مقدمة وخاتمة جاء المبحث الاول بعنوان مكانة السعودية الجيو اقتصادية في الاستراتيجية الروسية في مطلبين كان عنوان الاول مقومات الاقتصاد السعودي فيما جاء الثاني بعنوان الاستراتيجية الروسية الجيو اقتصادية تجاه السعودية فيما جاء المبحث الثاني بعنوان مكانة السعودية الجيوقتصادية في الاستراتيجية الصينية في ضوء مبادرة الحزام والطريق مقسما الى المطلب الاول بعنوان أهداف مبادرة الحزام والطريق وجاء المطلب الثاني بعنوان تحديات المبادرة فيما كانت الثالثة بعنوان مكانة السعودية الجيو اقتصادية في الاستراتيجية الصينة في ضوء مبادرة الحزام والطريق.

المحور الاول : مكانة السعودية الجيو اقتصادية في الاستراتيجية الروسية: إن دولة بحجم روسيا الاتحادية لا يمكن أن تتصور إنها تقوم بلا وجود علاقات تدعم وجودها ونفوذ يتناسب وحجمها الاقتصادي والجغرافي والعسكري وهذه العلاقات تمتد لتشمل معظم دول العالم وبضمنه منطقة الشرق الاوسط وذلك بحكم علاقات القرب الجغرافي بينهما والتوجه التاريخي لروسيا صوبها وما يحيطها كونها تمثل نقطة هدف في سياسة الوصول للمناطق والمياه الدافئة.

تُعَدُّ منطقة الشرق الأوسط سيما المملكة العربية السعودية واحدة من أهم الدول في الادراك الاستراتيجي منذ أصبحت قوة عالمية بارزة بعد انتهاء فترة الحرب الباردة بين القطبين ونظرًا لكون روسيا الوراث شرعية للاتحاد السوفيتي بذلت جهوداً مستمرة لاستعادة تأثيرها في هذه المنطقة بعد فقدانها في عام 1991 وفي سبيل تحقيق هذا الهدف انتهجت روسيا جملة من الوسائل التأثيرية بما في ذلك الأدوات الاقتصادية والعسكرية بهدف استعادة المكانة التي فقدتها في تلك الفترة (محمد ,2016 , 282).

المطلب الاول: مقومات الاقتصاد السعودي

أولا: اقتصاد النفط

لقد حوّل قطاع النّفط اقتصاد المملكة العربية السعودية من اقتصاد كان يعتمد على التجارة والزراعة إلى اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النّفط الخام , إذ يمكن الاشارة إلى أن السكان وحتى ثلاثينيات القرن العشرين كانوا يعتمدون بشكل اساسي على الماشية في معيشتهم من أجل البقاء فضلا عن المزارعين والتجار الذين يعيشون في قرى محدودة مع بعض الصيادين وفي وقت لاحق أصبح اعتمادهم على غواصي اللؤلؤ على طول الساحل وحتى الحرب العالمية الأولى , إذ يمكن إلاشارة هنا إلى أن اقتصادها اليوم يُصنف على أنه واحد من الاقتصادات القوية عالمياً فالأخيرة عضو في مجموعة العشرين التي تضم الدول الأقوى اقتصادا على مستوى العالم (العبادي , 2011 , 9-10).

ووفقا للأرقام والإحصائيات الحديثة الصادرة تمتلك احتياطي نفطي يُقدر ب 267 مليار برميل وبحصة تبلغ 17.3% من الاحتياطي النفطي العالمي البالغ نحو 1.545 تريليون برميل بنهاية 2021 فهي تصنف على أنها ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم كما لديها أيضاً خامس أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي(bp,2022).

من جهة أخرى تُعتبر المملكة العربية السعودية على نطاق واسع أهم مُصدّر للنفط في العالم بفضل إنتاجها الخاص وبصفتها القائد الفعلي لأوبك وأوبك+ يُمكن للمملكة العربية السعودية أن يكون لها تأثيرٌ أكبر على أسواق النفط العالمية من معظم المنتجين الآخرين حتى الدول التي لا تستورد النفط السعودي مباشرةً تتأثر بسياستها النفطية في ضوء الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا في فبراير 2022 ومع تحول أمن الطاقة إلى أولوية قصوى للحكومات الغربية لجأت المملكة المتحدة ودولٌ أخرى في جميع أنحاء أوروبا وخارجها إلى المملكة العربية السعودية داعيةً إياها إلى زيادة إنتاجها لخفض أسعار النفط العالمية.

لطالما غذّت عائدات النفط العقد الاجتماعي في المملكة العربية السعودية وهي الآن المصدر الأساسي لتمويل أجندة الإصلاح رؤية المملكة 2030 ورغم أن أجندة الإصلاح رؤية السعودية 2030 تهدف في نهاية المطاف إلى تنويع الاقتصاد السعودي، إلا أن دخل صادرات النفط يظل العامل الأهم في تمكين التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية في ظل غياب الاستثمار الأجنبي المباشر الكافي

بناءً على ذلك يمكن القول إلى ان النفط ومصادر الطاقة الاخرى ستبقى حتى المستقبل القريب على الاقل أحد اهم أسباب قوة الاقتصاد السعودي حيث كانت إيراداتها هي السبب الرئيسي وراء انتعاش

وازدهار العديد من القطاعات الأساسية المكونة لها فهي كانت المساهم الأساسي في الموازنة العامة للمملكة السعودية حسب آخر الإحصائيات ساهم قطاع الطاقة بأكثر من 80% من الموازنة العامة للبلد.

ثانيا: التحول من الاعتماد على النفط إلى قطاعات أخرى

ومع وصول القطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية إلى 50% من الناتج المحلي الإجمالي لأول مرة في العام 2023 سجلت المملكة نقطة تحول في تنويع اقتصادها بعيداً عن الاعتماد على الوقود الأحفوري.

تُظهر البيانات أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة غير النفطية بلغ نحو 4.4%، مما يُقدّر قيمة القطاع بنحو 1.7 تريليون ﷼ سعودي اي ما يبلغ حوالي 453 مليار دولار أمريكي وهذا يضع المملكة على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف المحددة في رؤية 2030 وهي برنامجها الشامل من السياسات والإصلاحات والذي يُعدّ التنويع الاقتصادي أحد أهدافه الأساسية.

بخلاف مصادر الطاقة كالنفط والغاز الطبيعي تمتلك المملكة السعودية موارد طبيعية وتشمل هذه الموارد الذهب والفضة، حديد ونحاس فضلا عن الكبريت الزنك والرصاص والفوسفات والكثير من الموارد الطبيعية الأخرى.

في الجانب الاخر من الجنوب الغربي من البلاد تمتلك المملكة العربية السعودية قطاعاً زراعياً صغيراً حيث يبلغ معدل هطول الأمطار السنوي 400 ملم فيما تُعد المملكة واحدة من أكبر منتجي التمور حول العالم من جانب أخر فقد بلغ انتاجها من الثروة الحيوانية في العام 2017 قرابة 16.91 مليون رأس(mewa,2020).

لمواجهة هذا التحدي قدمت الحكومة حوافز تهدف إلى تنمية قطاعي الخدمات والصناعة ونتيجةً لذلك كان الاستهلاك الخاص في قطاعات مثل الترفيه والضيافة والسياحة هو المحرك الرئيسي لنمو القطاع غير النفطي العام الماضي حيث ساهم هذان القطاعان معًا بنسبة 40% من النشاط الاقتصادي العام الماضي حيث تستهدف الاخيرة زيادة أعداد الحجاج والمعتمرين إلى 30 مليون شخص سنوياً لزيادة إيرادات الحج السنوية إلى نحو 50 مليار ﷼ سعودي اي ما يعادل 13.32 مليار دولار بحلول عام 2030.

ثالثا: قطاع الاستثمار والعقارات وسوق المال

إن أهمية الاستثمار تتمثل في إعطاء قوة دفع للاقتصاد السعودي وذلك بتحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة في العملية الانتاجية الدولية بحيث يكون هذا الاستثمار جزءً اساسيا من الرافعة التي تنقل الاقتصاد الى اقتصاد أكثر كفاءة ومرتبط بالاقتصاد العالمي ومساهم في العملية الانتاجية الدولية.

سابقا كانت المملكة العربية السعودية تضع الكثير من القيود والقوانين الصارمة على الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى أقل من 2% في العام 2018 ومن خلال السياسات الإصلاحية التي تقوم بها الحكومة السعودية في الوقت الحالي عملت على سنت قوانين تشجع الاستثمار الأجنبي والتي كانت لها تأثيرات كبيرة قادت إلى ارتفاع مساهمة الاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي إذ استحوذ قطاع الطاقة على 35% من إجمالي الاستثمارات أما الصناعة فقد استحوذت على 25% فيما كان نصيب قطاع الرعاية الصحية ما يقارب 15% وبذلك تهدف المملكة إلى جذب المزيد من الاستثمارات في السنوات القادمة إذ تسعى الى رفع مساهمتها الى ما يقارب 5.7% في الناتج الاجمالي بحلول عام 2030(etqanlawfirm).

في الجانب الاخر تشهد الاستثمار العقاري في ازديادًا ملحوظًا في أهميته ليصبح أسرع القطاعات نمواً وأحد أهم أدوات الاستثمار في عصرنا الحالي وأحد أهم ركائز المستقبل، فالأخيرة باتت وجهةً مميزةً للمستثمرين الأجانب الراغبين في اغتنام الفرص الاستثنائية التي يوفرها هذا القطاع. ولهذا فتحت

الحكومة السعودية أبواب الاستثمار العقاري للأجانب بشكل واسع ووفرت لهم العديد من الحوافز والحقوق والتي تضمن بيئة استثمارية آمنة حيث يعتمد سوق العقارات في المملكة على أسس متينة من النمو الاقتصادي والمبادرات الحكومية وثقة المستثمرين المتزايدة ومن المتوقع أن يصل حجم السوق إلى 2.47 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2029 مع نمو ملحوظ في القطاعات السكنية والتجارية والصناعية وقد شهدت معدلات تملك المنازل ارتفاعًا مطردًا لتصل إلى 63.7% في عام 2023 مع هدف حكومي ببلوغ 70% بحلول عام 2030(تشين , 2021 , 4).

من جانب أخر يعد القطاع المالي في ذات أهمية بالغة الأهمية لأي اقتصاد حيث تعد مؤشراته انعكاساً للحالة الاقتصادية للبلد حيث يتمتع القطاع المالي السعودي بهيكل تنظيمي جيد مع وجود ترتيبات تنسيقية لدعم الاستقرار المالي وقد شهد النظام المالي نموًا ائتمانيًا سريعًا مع ارتفاع حاد في النشاط العقاري مدعومًا بحوافز حكومية ومدفوعًا من جانب اخر بالتحول الذي تقوده المملكة في إطار رؤية 2030 وتقود هيئة السوق المالية مبادرات تهدف إلى تعزيز تطوير سوق رأس المال وتعمل وزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي، وهيئة السوق المالية على تعزيز هذا التوجه.

لذا فإن أي تطور في هذا القطاع هو ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي هنا نلاحظ أهمية سوق تداول الذي يأتي في المرتبة العاشرة بين أسواق تداول الأسهم والسلع على مستوى العالم كما يعتبر في الوقت الحالي من أسرع الأسواق المالية نمواً في بداية العام 2019 حيث انضمت السوق المالية إلى مؤشرات فوتسي راسل وداو جونز للأسواق الناشئة وهذا يعكس بالطبع مدى التقدم الذي يحرزه سوق المال السعودي والذي جعله موضع ثقة بين المتداولين في كافة أنحاء العالم.

رابعا: الاقتصاد السعودي رؤىً مستقبلية

أعلن محمد بن سلمان في أيار 2016 عن الرؤية الاقتصادية للسعودية عام 2030 تسعى التي تسعى إلى تقليل اعتماد المملكة على النفط وتعزيز القطاعات الإنتاجية الأخرى من خلال إدخال إصلاحات مالية واجتماعية واقتصادية بعيدة المدى وتسعى إلى تحويل البلاد إلى مركز تكنولوجي ومالي يتميز بمدن قادرة على التكيف مع التغيرات المناخية وبيئة أعمال دولية نابضة بالحياة وقطاع خاص مزدهر ومع ذلك لكي تتحقق الرؤية يجب على المملكة العربية السعودية ضمان بقاء أسواق النفط العالمية مربحة على الاقل لفترة كافية لتغطية الاستثمارات اللازمة لتطوير السوق المحلية والبنية التحتية وغيرها من القطاعات المولدة لفرص العمل:

1. تعمل المملكة العربية السعودية لدعم وتطوير اقتصادها من خلال تقليل اعتمادها على النفط حيث تخطط لإنشاء 6 مدن اقتصادية إحداها مدينة الملك عبد الله الاقتصادية والتي قد تصل تكلفتها إلى 60 مليار دولار أمريكي ومن المتوقع أن تساهم بـ 150 مليار دولار أمريكي في الاقتصاد السعودي مستقبلا.
2. يمكن الاشارة إلى أن رؤية ولي العهد الأمير (محمد بن سلمان) سمة مميزة للاقتصاد السعودي الحالي مع الخطة التي تمت الموافقة عليها في عام 2016 والتي بموجبها أجرى من خلاله تغييرات جوهرية لدعم الاقتصاد.
3. **الأهداف الاقتصادية لرؤية** 2030

أ العمل من خلال الرؤية على دعم الاقتصاد السعودي وذلك من خلال الاعتماد على المصادر غير النفطية ومحاولة تنويع مصادر الدخل ويتمثل ذلك في دعم القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية.

ب إن طرح أسهم شركة أرامكو السعودية للاكتتاب العام تُعد من أبرز ملامح الخصخصة التي تتبعها المملكة إذ تتبوأ أرامكو مكانة بارزة بوصفها إحدى أكبر شركات الطاقة المتكاملة في العالم فهي المسؤولة عن انتاج وإدارة وتنظيم معظم احتياطي النفط.

ت وبعد اعتماد رؤية ولي العهد 2030 سعت الحكومة السعودية عن طريق الاصلاحات لتحسين بيئة الأعمال والقطاع المالي فضلا عن سعيها إلى تحقيق أقصى قدر من الشفافية من خلال سن قوانين بشأن مشاركة القطاع الخاص وزيادة القوى العاملة السعودية.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الروسية الجيو اقتصادية تجاه السعودية

إن اكتشاف الموارد النفطية في منطقة الخليج العربي بدايات القرن العشرين وبكميات كبيرة أدى إلى تزايد اهمية الاقليم في الادراك الاستراتيجي العالمي التي اتجهت لبناء علاقات استراتيجية واقتصادية فاعلة ومؤثرة مع القوى العالمية الكبرى , ونتيجة غياب التأثير العربي الفاعل سيما بعد احتلال العراق عام 2003 وسقوط بعض الأنظمة العربية سيما مصر وليبيا عام 2011 نتيجة لأحداث الربيع العربي والتي أدت ايضا إلى غياب تأثير سوريا برزت دور المملكة العربية السعودية التي شهدت علاقتها مع القوى الكبرى عدة خلافات وتنافس وصراع في مناطق مختلفة وملفات عدة ولأهمية العامل الدولي سيتم تناول دور روسيا الاتحادية في المنطقة سيما السعودية منها فضلا عن مكانة الاخيرة في المدرك الاستراتيجي الاقتصادي الروسي.

إن الوصول الى الاهداف هو جوهر الاستراتيجية في جميع مستوياتها والهدف يعبر عادة عن حاجة يراد تحقيقها أو واقع يراد تغييره وعلى مستوى الدول تسعى الاستراتيجيات الى تحقيق اهداف تخدم مصالح هذه الدول في المجالات المتنوعة على الصعيدين الداخلي والخارجي وكي تحقق تلك الاهداف وتصل الى تلك المصالح تقيم علاقات مع غيرها من الدول والطرف الاخر في هذه العلاقة اذا كان من الدول القوية المتقدمة يدرك تلك الاهداف ويعي تلك المصالح فيقابلها باستراتيجيات اقوى منها بغية تحقيق مكاسب ومصالح له وفق اهدافه الاستراتيجية وبهذا تتحول العلاقة الى مصالح ومنفعة مشتركة اما اذا كان الطرف الاخر من الدول النامية او الاقل قوة فربما يعجز عن تحقيق مكاسب او مصالح في مواجهه استراتيجية الدول الكبرى وعلاقاتها معه فيغدو ميدانا لها كي تجني المكاسب وتحقق الاهداف على حساب مصالحه(لعريبي , 2013, 2014 , 90 - 93).

بينما تسعى القوى الكبرى إلى تحقيق تأثير اقتصادي عالمي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد تتجلى جهود روسيا الاتحادية في استعادة مكانتها كمركز للقوة فهي تركز جهودها على السيطرة على الدول التي تعتمد بشكل كبير على الطاقة ويعود هذا الاهتمام إلى رغبتها في إقناع الدول الأخرى بأن نفوذ العالم الغربي يتراجع ويرى الساسة الروس بأن الغرب يشكل التهديد الرئيسي لأمنهم القومي وهو ما يظهر في وثائق السياسة الخارجية الروسية بشكل ضمني أو صريح تصورها لنهاية النظام العالمي الأحادي القطب وحقوق روسيا لتحقيق دور أكثر أهمية في النظام العالمي الجديد يتجلى هذا التوجه في استخدام روسيا للدبلوماسية الطاقة كعنصر أساسي في سياستها الخارجية حيث تسعى من خلالها إلى تسيير شؤونها العالمية ومواكبة التحولات الدولية (الميمي , 2011 , 68).

هنا يمكن الاشارة إلى أن العلاقات السعودية الروسية مرة بين فينة وأخرى بحالة من عدم التوافق الايدلوجي والديني حيث لعبت المملكة العربية السعودية دوراً محورياً في دعم المقاتلين الافغان ضد الجيش السوفييتي في الثمانينيات فيما استمرت القوات المدعومة من قبل المملكة العربية السعودية في القتال في جبهات اخرى في منطقة ما بعد الاتحاد السوفييتي، بما في ذلك حرب الشيشان الثانية والتي استمد

منها الرئيس فلاديمير بوتين رأس ماله السياسي وذلك من خلال تعامله مع الصراع وربما يحمل بوتين العازم على استعادة مكانة وهيبة الحقبة السوفييتية.

بدأت العلاقات بين روسيا والسعودية عام 1926 عندما اعترف الاتحاد السوفييتي السابق بعبد العزيز سعود ملكاً على الحجاز وبعد ذلك بدأت روسيا بفتح قنصلية لها في البلاد لتصبح أول دولة كبرى تعترف بالمملكة العربية السعودية , ولتحقيق أهدافها وغاياتها بذلت روسيا الاتحادية جهودا كبيرة لأحياء العلاقات مع المملكة العربية السعودية التي ينظر اليها على أنها الراعي السياسي للإسلام , حيث كانت الاتصالات مجمدة بحكم الامر الواقع منذ اندلاع حرب الشيشان الاولى وكان هدف روسيا إقناع المملكة العربية السعودية بدعم روسيا سياسيا بشان الشيشان أو على الاقل التوقف عن انتقادها لسياسات روسيا وكانت الزيارة الاولى التي قام بها ولي العهد السعودي الامير عبدالله بن عبدالعزيز الى روسيا في عام 2003 بمثابة إشارة لتطبيع العلاقات بين البلدين حين صرح الامير السعودي أنداك صراحة بأن الصراع في الشيشان هو شأن داخلي روسي ويجب تنظيمه بما يتماشى مع الاجراءات الدستورية الروسية بعد ذلك بدأت حقبة جديدة من العلاقات بين البلدين شملت تنسيق السياسات للتأثير على أسعار النفط في الاسواق العالمية وتطوير التجارة وجذب الاستثمارات(rodkiewicz,2017,9).

وبعد وصول الرئيس الروسي فلاديمر بوتين إلى السلطة عام 2000 بدأ يحاول التقرب من دول الخليج العربي ففي عام 2007 زار المملكة العربية السعودية وأصبح أول رئيس روسي يزورها ودخل مرحلة التبادل الرسمي للزيارات وبعد ذلك زار الملك سلمان العاصمة الروسية موسكو ليصبح أول ملك يزور روسيا الاتحادية. بالنسبة لروسيا الاتحادية فإن زيادة الشراكة مع أعضاء مجلس التعاون الخليجي العربي سيما أمر أساسي لسياستها الخارجية القائمة على تعزيز عالم متعدد الأقطاب وتراجع نفوذ الولايات المتحدة الامريكية في المناطق الاستراتيجية مثل منطقة الخليج العربية (بيفولشي ,2023).

إن الأهمية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية في الاستراتيجية الروسية تتزايد فهي تعني الكثير بالنسبة لروسيا اليوم ويبدو أن الواقعية الجديدة الروسية هي النتيجة الإجمالية لذلك (Oskarsson,2018,91).

إذ يعُد منطقة الشرق الأوسط وخاصة المنطقة العربية بوابة روسيا، إذ نلاحظ ان هناك عدة أسباب وراء دبلوماسية الطاقة الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط(الامارة , 2009 ,110):

- تمتلك دول منطقة الشرق الاوسط أكثر من نصف احتياطيات العالم من النفط والغاز.
- تسيطر على الطرق البحرية الاستراتيجية التي يمكنها نقل النفط والغاز.
- المنطقة قريبة من أوروبا وهي واحدة من أكبر أسواق الطاقة في العالم.
- لدى روسيا اثنين من أكبر منافسيها في المنطقة أرامكو السعودية وقطر غاز.

إذ تمتلك روسيا الاتحادية من المقومات التي تضعها في مصاف القوى الكبرى فهي تعد قوى عظمى في مجال الطاقة فهي تمتلك فضلا عن قدراتها النووية الهائلة أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم إذ يبلغ احتياطاتها 54.3 ترليون متر مكعب اي ما يعادل 27.5 % من الاحتياطيات العالم وتعد شركة غاز بروم الروسية أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم فهي تتحكم في 90% من إنتاج ونقل الغاز الروسي بالإضافة الى ذلك تمتلك روسيا سابع احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج العربي وفنزويلا وعلى هذا الاساس تسعى الاستراتيجية الروسية إلى إنشاء قطاع طاقة حديث ليكون من بين الأفضل في العالم وبناء علاقات استراتيجية مع دول النفط الاستراتيجي سيما السعودية وذلك لإبراز أهميتها العالمية كأكبر مزود للغاز الطبيعي في العالم(مخيمر , 2007 , 92).

ونتيجة لذلك زادت أيضًا أهمية المنطقة بالنسبة لروسيا حيث يرتبط أمن روسيا الاتحادية القومي وحجم اقتصادها ارتباطًا وثيقًا بالمنطقة وهو ما ينعكس في جهودها للوصول إلى معظم دول المنطقة من خلال الاستثمارات في قطاع الطاقة ويمكن تلخيص أسباب التواجد الروسي في الشرق الأوسط في سببين رئيسيين (بهاز , 2018 , 74-75):

يكمن السبب الأول في الحفاظ على مكانتها الرائدة في تصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا سيما مع ظهور غاز شرق البحر الأبيض المتوسط حيث يمكن لأوروبا أن تقلل اعتمادها على الغاز الروسي لذلك فإن تحرك روسيا هو لضمان استمرار نفوذها في مجال الطاقة.

فيما يكمن السبب الثاني: تعزيز النفوذ من خلال التحالفات الاقتصادية ومحاولة مزاحمة للولايات المتحدة الامريكية على تأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب يقوم على التفوق في مجال الطاقة.

فوفقا لبيانات الطاقة تسعى روسيا إلى لعب دور مهم في المنطقة للاستفادة من الثروات المكتسبة وزيادة نفوذها خاصة في دول الخليج سيما المملكة العربية السعودية وذلك في إطار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وذلك من خلال تحديد أسعار النفط حيث تشكل إيراداته نحو 55% من الميزانية الروسية لذلك كان اهتمام روسيا يكمن في ضرورة تنسيق الاسعار وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي والفني مع دول الخليج العربي وجذب الاستثمارات من الخليج وهو ما انعكس في اتفاقية 2017 بين روسيا الاتحادية والمملكة العربية السعودية التي انعكست في قرار إنشاء صندوقان الأول بقيمة 10 مليارات دولار والثاني بقيمة مليار دولار مخصصان للاستثمار في حقول النفط(مخازنيه , 2019 , 60-62).

من خلال ذلك عملت المملكة العربية السعودية على استمرار خفض إنتاجها النفطي كما نجحت في إقناع عدد قليل من الدول الأعضاء في تجمع أوبك+ للدول المصدرة للنفط بخفض إنتاجها مجددا، بهدف دعم أسعار الخام في السوق العالمية وهو ما يتوافق مع الاهداف والاستراتيجية والروسية في المنطقة , حيث يمكن تلخيص استراتيجية روسيا الطاقية في المنطقة على النحو الاتي :

1. التعاون مع دول المنطقة الطاقية في مشاريع استكشاف وتطوير قطاع النفط والغاز الطبيعي
2. المشاركة في مشاريع البنية التحتية لنقل النفط.
2. توقيع اتفاقيات مع دول المنطقة النفطية في مجال الطاقة.
3. العمل على ايجاد اليات لتثبيت اسعار الموارد الطاقية.
4. استخدام مزيج من إمكانات روسيا الاتحادية والمنطقة لتصدير الطاقة باعتبارها ورقة مساومة في العلاقات مع الغرب(Al-Mukhaleh,2019,38-39).

وهنا يمكن الاشارة أيضًا إلى أن حياد المملكة العربية السعودية تجاه الحرب الروسية الاوكرانية يتناقض مع ردودها الأكثر قسوة على التدخلات العسكرية الروسية السابقة ويعكس هذا قبول المملكة العربية السعودية المتزايد لسياسة خارجية متعددة الأطراف فضلا عن تخفيف الخلافات الطويلة الأمد بين البلدين بشأن الصراعات المنطقة ، وعلى الرغم من الضغوط المتزايدة من قبل الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا للوقوف في وجه روسيا الاتحادية والمساعدة في خفض أسعار النفط إلا أن المملكة العربية السعودية لم ترضخ لتلك الضغوط ومن غير المرجح أن تزيد إنتاجها النفطي بشكل كبير أو توافق على الإجماع الغربي على عزل روسيا(بن قانه , 2019 , 117).

إن رد المملكة العربية السعودية على الحرب الروسية مع أوكرانيا يقع في مكان ما بين هذين الموقفين ولكن هذا الحياد لا ينبغي أن يعادل اللامبالاة بالحرب الأوكرانية أو تداعيات الحرب حيث أعربت وجهة النظر الرسمية للمملكة العربية السعودية عن قلقها من تأثير تصرفات روسيا الاتحادية والانتقام الغربي على النظام الدولي ووصف مقال نشرته صحيفة عكاظ في 8 آذار الغزو الروسي لأوكرانيا (بأنه عمل

مزعزع للاستقرار على غرار الغزو العراقي للكويت عام 1990 وزعم أن روسيا وضعت سمعتها الدولية وهيبتها وحتى كرامتها الوطنية على المحك الشديد).

لذلك يمكن القول إن ليس للسعودية سياسة واضحة المعالم تجاه التدخلات العسكرية الروسية فبعد حرب جورجيا عام 2008 أعربت المملكة عن تعاطفها مع قرار روسيا الاتحادية التدخل في منطقة أوسيتيا الجنوبية الانفصالية وأفاد الأمين العام لمجلس الأمن القومي آنذاك الأمير بندر بن عبد العزيز آل سعود أن المحادثات مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تتعمق فضلا عن التعاون العسكري والفني بين البلدين فبعد الغزو الروسي الأول لأوكرانيا في شباط 2014 أعربت المملكة عن دعمها لسلامة أراضي أوكرانيا وصوتت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 262/68 الذي أدان ضم شبه جزيرة القرم.

ولذلك تهدف روسيا الاتحادية من خلال تواجدها في المنطقة إلى إرسال رسالة إلى العالم مفادها أن دور روسيا في المنطقة مهم لحل النزاعات والصراعات وزيادة نفوذها الاقتصادي والاستفادة من المنطقة ومحاصرة الغرب(Oskarsson,2018,111).

مما تقدم يمكن الاشارة إلى أن موقف المملكة العربية السعودية من الحرب الروسية الأوكرانية مدفوعًا بشكل كبير بهدفين يؤثران بشكل مباشر على استقرار النظام مواصلة تنويع سياستها الخارجية وضمان تحولها الاقتصادي الناشئ سبق كلا الهدفين تنصيب الملك سلمان عام ٢٠١٥ لكنهما لم يكتسبا زخمًا حقيقيًا إلا في عهده الذي أحدث تغييرات كبيرة في السياسة الداخلية والخارجية والأهم من ذلك أن كلا الهدفين يتطلبان من المملكة الحفاظ على علاقات متوازنة مع روسيا ولذلك ولأسباب واضحة تم الاستغناء بسهولة عن الاعتبارات السعودية المتعلقة بالتزامها بمبدأ السيادة المتساوية في مواجهة حسابات التكلفة والفائدة التي وضعها صانعو القرار وكان إعادة استخدام مفهوم الحياد الإيجابي منطقيًا بالمثل إذ إنه يتماشى مع التقليد السعودي في تنظيم السياسة الخارجية وفقًا لأولوية بقاء النظام في سياق نظام متعدد الأقطاب.

هنا يجدر الاشارة إلى ان اهمية منطقة الشرق الاوسط لا تقتصر على الاهمية الجيوسياسية والجيو اقتصادية فحسب بل هناك اهمية اخرى للمنطقة (السعودية) توازي ذلك بل ربما تتفوقها في كثير من الاحيان وهذه الاهمية تكمن في مقوماتها التي تعطيها ميزة كبيرة في التفاعلات الدولية ومنها الممرات المائية والموارد البشرية والحضارة التاريخ فضلا عن النفط والغاز الطبيعي كل هذه المقومات تعطي بعدا اخر تجعل من المملكة العربية السعودية مميزة في التفاعلات الدولية.

وتأكيدا على مكانة السعودية الاقتصادية دعمت روسيا دعوة السعودية للانضمام إلى كتلة البريكس التي تضم (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) وقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن هذا الدعم يأتي تقديرا لجهود صاحب السمو الملكي ولي العهد في دعم الاستقرار والتوازن في أسواق النفط وقدرته على تحقيق خطط التنمية الطموحة للمملكة كما ساهمت جهود الاخيرة في إبرام اتفاق أوبك+ التاريخي الذي يدعم استقرار أسواق النفط من خلال اعتماد منهجية لمواءمة حجم الإنتاج مع الطلب العالمي على النفط لخدمة المنتجين والمستهلكين على حد سواء وقد انعكست هذه الاتفاقية بشكل إيجابي على استقرار أسعار الطاقة العالمية وعززت العلاقات بين البلدين واتفقت البلدين على الوقوف في وجه الإرهاب وتجفيف منابعه لما يشكله من خطر على الأمن والاقتصاد العالمي(السعودية , 2024).

في ختام هذا المحور حول مكانة المملكة العربية السعودية الجيو اقتصادية في الاستراتيجية الروسية يمكن القول أن العلاقة بينها شهد تطوراً ملحوظاً في مختلف الأصعدة إذ تظهر الروابط الاقتصادية والسياسية بين السعودية وروسيا استراتيجية ذكية تلبي مصالح كل طرف وان تأثير هذه العلاقات يتجلى في مجالات الطاقة والتجارة وتعزز التعاون الثنائي بينهما على الساحة الدولية.

وفي سياق الرؤية السعودية 2030 التي تسعى إلى توطين ما يصل إلى 50٪ من نفقاتها الدفاعية وتنمية القطاعات غير النفطية تمنح الصفقة المملكة العربية السعودية التكافؤ النظري مع الإمارات العربية المتحدة في العلاقات الدفاعية مع روسيا وميزة على الشركاء العرب الآخرين وهي تفعل ذلك ضمن معايير متطلباتها العسكرية وطبيعة التهديدات الإقليمية المتطورة وعلاقتها الحالية مع الولايات المتحدة وبالتالي من المؤكد أن العلاقات السعودية الروسية تضيف مصداقية إلى عروض الاخيرة التي تركز على الأمن في المنطقة وتعزز احتمال مشاركتها المملكة العربية السعودية في بناء محطات الطاقة النووية وتدعم مقترحاتها لأمن الخليج العربي لتقويض النفوذ الأمريكي في المنطقة وسط تغيير الاخيرة في سياسة ضبط العالم , حيث تضع المملكة العربية السعودية نفسها في وضع يسمح لها ببناء المزيد من الاعتماد المتبادل مع روسيا إذا أصبح التعاون الدفاعي المقترح مع روسيا حقيقيا فسيتعين على قادة المملكة تحديد ما إذا كانت أي زيادة ملحوظة في الاستقلال الاستراتيجي الذي قد تستمده المملكة تستحق احتمال إضعاف التعاون الدفاعي والاستخباراتي بشكل كبير مع الولايات المتحدة وبالنظر إلى المخاطر والمصالح التي لا تزال تربط المملكة العربية السعودية بالولايات المتحدة والغرب يبدو من غير المرجح أن تتخذ المملكة العربية أي خطوات نهائية من شأنها أن تعرض تلك العلاقات مع الولايات المتحدة للخطر وسيستمر المسار الأكثر ترجيحًا مع التحوط المقاس حيث تقيس المملكة العربية السعودية الضغوط الداخلية الأمريكية وخطوات الادارات الامريكية التي تؤثر على العلاقات الثنائية.

إن تفعيل التعاون بين البلدين يعكس توجهاتهما نحو تحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي وتعزيز الأمن والتنمية وهو ما يظهر الالتزام المشترك بتعزيز السلم وحل النزاعات بشكل سلمي وتبادل الآراء حول القضايا الإقليمية والدولية الهامة.

وهنا ايضا يمكن الاشارة الى ان الاستراتيجية الروسية في المنطقة تهدف إلى عدة نقاط رئيسية:

اولا: العمل على إعادة هيكلة توازن القوى وذلك من خلال مزاحمة الولايات المتحدة الامريكية وذلك بإيجاد حزمة من الدول تقف في وجه الأحادية القطبية.

ثانيا: ضمان الأمن على حدودها الجنوبية عن طريق منع نشوب أي صراعات أو انتشار النفوذ الإسلامي في الجزء الجنوبي.

ثالثا: تحقيق المصالح الاقتصادية بعد أن كان العامل الأيديولوجي يطغى في معظم الأحيان على الاعتبارات الاقتصادية.

وفي هذا السياق يتم تسليط الضوء على دور المملكة العربية السعودية كلاعب إقليمي مهم وشريك على الساحة الدولية حيث تساهم في بناء جسور التفاهم والتعاون بين الدول وتعزز دورها كلاعب استراتيجي في المنطقة.

المحور الثاني: مكانة السعودية الجيوقتصادية في الاستراتيجية الصينية في ضوء مبادرة الحزام والطريق

لم تكن العلاقة بين الدولتين العربية السعودية والصين الشعبية تسري على وتيرة واحدة فراوحت ما بين القطيعة التامة الى الاقتراب الحذر المقتصر على المصالح بينهما إلى التعاون في المشاريع الاستراتيجية فالمملكة ترغب بتعويض النقص في أسوقها سيما الجانب العسكري منها , في المقابل ترغب الصين بسوق اقتصادي قوي في الخليج فضلا عن سعيها الى توسيع انتشارها العسكري بدافع اقتصادي لكن بحذر من الولايات المتحدة الأمريكية لان الأخيرة تعُد منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ لها لا يمكن لأي قوة مشاركتها هذا الموقع المهم , بالمقابل تدرك المملكة العربية السعودية أنه لا يمكن الاعتماد في

توفير كل احتياجاتها لضمان أمنها على الولايات المتحدة الامريكية لأنها تخضع لمزاج وأفكار الحزبين الجمهوري والديمقراطي , وهي بحالة غير مستقرة في علاقاتها مع السعودية ولا بد من إيجاد شريك آخر متمثل بالصين لكنها تدرك أيضا ان الاخيرة لا تملك أي قوة عسكرية في الخليج العربي وبذلك هي غير قادة على توفير أي ضمانات أمنية للمملكة السعودية فاقتصرت العلاقات بين البلدين على التعامل الاقتصادي وتوفير بعض احتياجاتها للأمن الوطني تلك الاحتياجات التي تمتنع الولايات المتحدة عن توفريها لمختلف الأسباب والظروف لذلك أثيرت مبادرة الحزام والطريق المتطورة في الصين لأول مرة من قبل الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام 2013 وأطلقتها الحكومة الصينية رسمياً في مارس 2015 باسم الرؤية والتحرك للدفع بالتشارك في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين هنا سيتم التركيز عليها عند تحليل المكانة الجيو اقتصادية للمملكة العربية السعودية في الاستراتيجية الصينية فضلا عن تأثير السياسات الصينية على المجتمع الدولي ولا سيما على البلدان التي على طول مسارات المبادرة.

المطلب الاول : اهداف مبادرة الحزام والطريق

تسعى الصين إلى تنفيذ مشروع الحزام والطريق وذلك تحقيق عدة اهداف يمكن إجمالها فيما يلي (زهران , 2019 , 189):

1- الاستفادة من التوسع المتوقع في التجارة العالمية حيث يُتوقع أن تحقق التجارة العالمية نموًا إضافيًا خلال السنوات المقبلة مدفوعة بعوامل متعددة من بينها الزيادة المتوقعة في حجم الطبقة الوسطى في مناطق مختلفة من العالم خاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك في آسيا والمحيط الهادئ. تسعى الصين إلى استثمار هذا النمو المتوقع في التجارة العالمية لتعزيز تصدير منتجاتها.

2- تعزيز مكانة العملة الصينية (اليوان) في النظام المالي العالمي من خلال مواصلة عملية تدويل العملة المحلية والعمل على ترسيخها كعملة رئيسية للتبادل التجاري الدولي , ما يُعزز هذا التوجه هو انضمام (اليوان) في عام 2016 إلى سلة حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي، إلى جانب العملات الأربع الرئيسية: الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني، والجنيه الإسترليني. كما يُعتبر استخدام (اليوان) في تسوية المعاملات التجارية بين الصين والدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق خطوة استراتيجية تهدف إلى توسيع نطاق تداول(اليوان) على الصعيد العالمي(Lobanov,2016,90).

3- عملت الحكومة الصينية على تعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق الغربية من البلاد التي تعاني من ضعف اقتصادي مقارنة بالمناطق الشرقية منها ففي عام 2000 أطلقت الحكومة مبادرة تحت شعار (الاتجاه غرباً) لتعزيز النمو الاقتصادي في هذه المناطق حيث تمثل هذه المبادرة محاولة لتحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية بين مختلف مناطق الصين فضلا عن دعمها لتنفيذ خطة صنع في الصين 2025 التي تهدف إلى تحويل الصين إلى اقتصاد متقدم ذا قيمة مضافة عالية في إطار هذه الخطة التي تهدف إلى نقل الصناعات ذات التصنيع منخفض التكلفة إلى دول أخرى في مناطق جنوب شرق آسيا(الخطيب , 2019 , 119).

4- تسعى الحكومة الصينية إلى تعزيز مواقع شركاتها في قطاع تكنولوجيا الاتصالات من خلال تشجيعها

على الاستفادة من المبادرات الدولية الرامية إلى تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى تمكين الشركات الصينية من أن تلعب دورًا مهما في بناء هذه البنية التحتية في الدول المشاركة في المبادرات الدولية. حيث تسعى من خلال هذه الجهود إلى تعزيز نشاط شركاتها وزيادة حصتها السوقية في مجال التجارة الإلكترونية العالمية.

5- تعزيز وجودها في منطقة أوراسيا وهي المنطقة التي تتمتع بأهمية جيواستراتيجية كبيرة.
6- فرصةً لدعم اقتصادها المحلي ومن جهةٍ أخرى لتعزيز تحالفاتها الاستراتيجية مع الدول الأجنبية وقد دعمت أكثر من 65 دولة حتى الآن البرنامج الصيني. وهذا منطقيٌّ بالنظر إلى أن استثمارات الصين وتجارتها مع دول مبادرة الحزام والطريق في عام 2016 بلغت أكثر من 3 تريليونات دولار و50 مليار دولار على التوالي. ولا تزال آسيا تُشكّل أساس المشاركة الاقتصادية الصينية، حيث يذهب حوالي 50% من الصادرات الصينية إلى دول آسيوية أخرى.
7- ضمان إمدادات الطاقة المستقرة حيث تسعى الصين إلى تجنب حدوث أزمة خطيرة من شأنها أن تعطل الإمدادات وتهدد استقرار الاقتصاد الصيني، فهي تحتاج إلى توجيه (80%) من احتياجاتها من الطاقة عبر مضيق ملقا , لذا تعمل الصين التخفيف من مخاطر معضلة هذا المضيق على الرغم من زيادة واردات الصين من الطاقة من روسيا الاتحادية وكازاخستان ولذلك تهدف إلى تطوير بعض الممرات التجارية البديلة من خلال مشروع (حزام واحد طريق واحد) مثل خط أنابيب النفط بين الصين وميانمار والممر الاقتصادي الباكستاني الصيني الذي يهدف إلى ربط ميناء جوادار في جنوب باكستان بمنطقة (شينجيانغ) في شمال غرب الصين عبر مجموعة من الطرق والسكك الحديدية بمجرد المشروع ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من الممر لاستيراد احتياجات الصين من الطاقة من منطقة الخليج العربي (حرزولي ,2019 , 73-74).

المطلب الثاني : تحديات المبادرة

في عالم مليء بالتحولات الاقتصادية والتغيرات الجيوسياسية المتسارعة يتطلب النجاح في أي مشروع استراتيجي عالمي تفكيراً متقدماً وتخطيطاً دقيقاً إن الوقوف أمام التحديات الهائلة ومتعددة الأبعاد لمشروع الحزام والطريق الصيني يشكل جزءاً أساسياً من رحلة تنفيذ المشروع وتحقيق أهدافه لذلك تحتاج القيادة المختصة بالمشروع إلى فهم عميق لهذه التحديات والتزام قوي بتطبيق استراتيجيات ملائمة للتغلب عليها.
أحد أبرز التحديات التي تواجه المشاريع الاستراتيجية عالمياً هو التكيف مع التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية والسياسية فالتحولات في السياسات الحكومية والقوانين التجارية فضلا عن التقلبات في أسواق المال تمثل عوامل مؤثرة بشكل كبير على استراتيجية المشروع ونجاحه في تحقيق أهدافه(لي,2018,314-315).
يواجه تنفيذ مشروع طريق الحرير الجديد عددًا من التحديات المؤسسية والأمنية مع اختلاف وتنوع الأنظمة والمصالح السياسية والاقتصادية للدول المشارِكة.

1) التحدي الأول يكمن في وجود حوكمة ضعيفة وبيروقراطية عميقة وعدم استقرار سياسي محتمل حيث تمتلك الدول المُشارِكة في مشروع والحزام والطريق نظمً سياسية واقتصادية متنوعة ومختلفة مع وجود مخاطر قانونية ومالية للاستقرار السياسي أو الاستقرار الاجتماعي إن اختلاف الأنظمة التنظيمية والقانونية في الدول الواقعة على طول مبادرة الحزام والطريق لا تزال العديد من هذه الدول في طور النمو لذا قد لا تكون أنظمتها القانونية والتنظيمية متطورة وقد تكون غير مكتملة وقد لا تكون قد خضعت لاختبارات استقطاب الاستثمارات الأجنبية(صلاح وعبدالوهاب ,2018, 4).
2) يتجسد التحدي الثاني في الهيمنة الصينية على تنفيذ المشروعات المختلفة مع عدم الأخذ في الاعتبار الظروف المحلية للدول المختلفة وعلى الرغم من اعتبار الدول المشاركة في طريق الحرير الجديد أن المشاركة الكبيرة للصين في تنفيذ المشروعات من خلال التمويل والإدارة ستُساهم في تسريع

معدلات الإنجاز لكنّها قد لا تحقق تأثيرا إيجابيا جيّدا في الاقتصادات المحلية لهذه الدول(مطاوع , 3, 2020).

3) التحدي الثالث فيكمن في المشكلات التي تواجه تنفيذ مشروعات البنية الأساسية حيث تتمثل القضية الرئيسة لتوسيع نطاق تمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات الصناعية في تمويل الديون وخاصة التمويل بالعملات الأجنبية ومن ثمّ قد لا تتدفق الاستثمارات الخاصة إلى الدول التي تواجه أزمات في تسديد ديونها السيادية (الموسوي ,2019 , 61).

4) يتمثل التحدي الرابع في التداعيات المحتملة دوليا نتيجة التوترات الجيوسياسية حيث توجد هناك مخاطر محتملة من التداعيات السياسية المتوقعة للتوترات العسكرية في بحر الصين الجنوبي والمشروعات التي تكون سببًا للمنافسة الجيوسياسية بين الدول الكبرى سيما الولايات المتحدة واختلال التوازنات السياسية في العالم (علي وعبد الوهاب , 6).

المطلب الثالث: المكانة الجيو اقتصادية للسعودية في ضوء مبادرة الحزام والطريق

اولا: الصين والمملكة العربية السعودية من القطيعة إلى الشراكة الاستراتيجية

في عصر يتسم بالعولمة والترابط والتحولات الديناميكية في الاقتصاد العالمي تدرك الدول بشكل متزايد أهمية إقامة شراكات قوية لتحقيق النمو والتنمية المستدامين وهناك مبادرتان بارزتان من بين مبادرات أخرى تجسد هذا المبدأ وهما مبادرة الحزام والطريق والرؤية السعودية 2030 التي تتولى المملكة العربية السعودية تنفيذها وعلى الرغم من أنها نشأت من مناطق وسياقات مختلفة إلا أن هذه المبادرات تشترك في علاقة تكافلية لا تعزز الثروات الاقتصادية لكلا البلدين فحسب بل تعزز أيضًا التعاون الدولي والمنفعة المتبادلة.

لم تعترف المملكة العربية السعودية بالصين الشعبية عند قيامها كدولة عام 1949 ولم يتبدل موقفها من ذلك حتى عام 1975 حيث انحازت آنذاك للموقف الامريكي الداعم للصين الوطنية تايون ويمكن الاشارة في نهاية المطاف الى ان التغيرات الدولية نهاية ثمانينيات القرن الماضي هي التي دفعت السعودية والصين للتحرك نحو تطبيع العلاقات الدبلوماسية وبالتالي فتحت الصين اول قنصلية لها في مدينة جدة السعودية عام 1993.

ان الاهتمام الصيني بالشرق الأوسط سيما منطقة الخليج العربي وبالتحديد المملكة العربية السعودية حديثا مقارنة بالدول الكبرى ومع مرور الوقت استمرت أهمية المنطقة التصور الاستراتيجي الصيني في التزايد التي أولت أهمية كبيرة لهذه المنطقة ووسعت علاقاتها الدبلوماسية مع مختلف الدول وزادت الاستثمار والتجارة وشكلت مع بعض دول الخليج اعتماداً متبادلاً في توفير النفط الخام للصين مقابل توريد السلع الصينية (التميمي , 2017 , 314 - 315).

عندما اعتلى الملك الراحل عبد الله بن عبدالعزيز رسميا عرش المملكة العربية السعودية في عام 2005 ترأس السياسة الخارجية بسياسته انظر شرقا التي أدركت أن المصالح التجارية وحتى الاستراتيجية للمملكة السعودية تتحرك بشكل متزايد شرقا , فطوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نمت الصادرات السعودية إلى الاقتصادات الكبيرة في آسيا، وخاصة مع الصين ارتفعت التجارة السعودية-الصينية وحدها من 1.8 مليار دولار في العام 1999 إلى 70.2 مليار دولار في العام 2012 حيث باتت الصين الشريك التجاري الأول للمملكة العربية السعودية وأكبر مستورد للنفط الخام وفي الآونة الأخيرة قامت القوتان الصاعدتان بتوسيع علاقاتهما إلى ما هو أبعد من التجارة وفي عام 2022 رفعت الدولتين مستوى علاقتهما إلى شراكة استراتيجية شاملة بحيث تحولت العلاقة السعودية الصينية من هيكل جامد قائم على النفط إلى شراكة أكثر شمولا تشمل مشاريع البنية التحتية ونقل التكنولوجيا المتقدمة,

من هنا ايضا يعتقد القادة السعوديون أن الاستثمارات والخبرة الصينية يمكن أن تساعدهم في تنويع اقتصادهم بعيدًا عن النفط والغاز أصبحت المملكة العربية السعودية أكبر شريك تجاري للصين في الشرق الأوسط(Naser, 2013, 86).

إذ لم تعد الصين تعتمد فقط على توفير السلع لدول المنطقة بل توسعت صادراتها لتشمل بيع الأسلحة والعلوم والتكنولوجيا فضلا عن فتح مشاريع استراتيجية مشتركة وبالتالي بدأت في التنافس والتزاحم مع الولايات المتحدة بمساحة نفوذ في الخليج العربي بل وأكثر من ذلك بدأت تقدم نفسها كصانع سلام في الشرق الأوسط وليس محرضاً على الحرب مثل الولايات المتحدة الأمريكية خاصة عندما تمتلك القدرة على ذلك من خلال القيام باتباع استراتيجية إرساء الأمن بعيدا عن الحرب والانقسامات الدينية والعرقية ودعم مشاريع المصالحة الدولية لتعزيز عمليات التجارة والتنمية بما يؤدي إلى ازدهار المنطقة سيما في سياق مشروعها العملاق الحزام والطريق واسع النطاق للدول التي يمر بها المشروع(إتش ، ميليسا ,2016).

ويمكن الاشارة هنا ايضا الى ان زيارة الملك سلمان بن عبد العزيز الى الصين عام 2017 قد شكلت نقلة نوعية في العلاقات الثنائية بين البلدين على اعتبارها انها اول زيارة رسمية لعاهل سعودي الى بكين وقد جاءت تلك الزيارة عقب زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ للمملكة العربية عام 2016 وعلى هامش تلك الزيارة وقع الطرفان اتفاقيات تصل قيمتها إلى 65 مليار دولار وجاء ذلك عقب رفض الولايات المتحدة الامريكية تزويد المملكة السعودية بتكنلوجيا الطائرات بدون طيار(Ting , 2016).

كانت المملكة العربية السعودية ومنذ عام 2002 أكبر مصدري النفط الخام للصين , ويقال إن الاخيرة تلقت تأكيدات متكررة من الرياض بأنها يمكن أن تعتمد على المملكة السعودية لتوفير إمدادات ثابتة من النفط الخام ووفقا لتعليق نشرته وكالة الأنباء المحلية لجمهورية الصين الشعبية في كانون الثاني 2006 (المملكة العربية السعودية مورد نفط جيد جدا وموثوق به إنها ليست مثل نيجيريا المشحونة بعوامل الاضطراب لدرجة أن إمداداتها النفطية تتقلب بشكل حاد) فالمملكة العربية السعودية لديها نفط خام حامض أكثر مما يمكنها بيعه والصين مستعدة لبناء مصافي جديدة لمعالجته منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين التزمت بكين والرياض بالاستثمار المشترك وبناء مصافي النفط في الصين اعتبارا من عام 2016 أكمل البلدان أو هما في طور بناء ما لا يقل عن أربع مصافي ومجمع لتخزين النفط في مواقع مختلفة في جمهورية الصين الشع بية(Erica,2011,33).

وتساعد الشركات الصينية في بناء البنية التحتية في المملكة بما في ذلك السكك الحديدية عالية السرعة والطاقة المتجددة والاتصالات وبموجب شراكتهما الاستراتيجية الجديدة اتفقت البلدان على خطة مواءمة بين مبادرة الحزام والطريق الصينية والأجندة المحلية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 ووقعتا عشرات الاتفاقيات التي تشمل الطاقة الهيدروجينية وتصنيع المركبات الكهربائية وتكنولوجيا المعلومات 5G وفي علامة أخرى على الشراكة الوثيقة بينهما أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ في قمة خليجية عام 2022 أن الصين تهدف إلى البدء في شراء النفط باليوان بدلاً من الدولار(سعيد وكالين ,2022).

ثانيا : مبادرة الحزام والطريق والرؤية السعودية: من الأمور المركزية في الرؤية السعودية 2030 هو الدافع لتنويع الاقتصاد بما يتجاوز عائدات النفط وتركز المبادرة على تطوير قطاعات مثل السياحة والترفيه والتكنولوجيا والرعاية الصحية والطاقة المتجددة فضلا عن تركيز الرؤية على التقنيات العالمية الجديدة والتحول الاقتصادي ومجالات أخرى وهي تشمل (الحوسبة السحابية والتكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي والطاقة الجديدة وإنترنت الأشياء والمدن الذكية والعلوم الطبية) وتتناسب كل هذه المجالات تمامًا مع مزايا الشركات الصينية وبالتالي توفر فرصًا هائلة للتعاون بين مبادرة الحزام والطريق والرؤية السعودية 2030 ولا تساهم هذه القطاعات في النمو الاقتصادي فحسب بل تساهم أيضًا في

تحسين نوعية الحياة للمواطنين السعوديين علاوة على ذلك تعمل رؤية السعودية 2030 على تعزيز الانفتاح الثقافي والتعبير الفني وتمكين المرأة مما يؤدي إلى التحول المجتمعي وإثراء نسيج الأمة.

تندرج سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط بالضرورة في سياق إقليمي معقد يشهد تنافسًا كبيرًا بين دول المنطقة من جهة والقوى العظمى من جهة أخرى لذا تُعنى استراتيجية الصين بالحفاظ على توازن دقيق بين أولويات عديدة قد تتعارض أحيانًا.

فهي تسعى الى بناء شراكات اقتصادية بغية الحفاظ على مصالحها الاقليمية وتسعى ايضا الى الحفاظ على العلاقات ثنائية مميزة مع الدول مدفوعة بالأهداف بدلا من التهديد وبناءً على ذلك صاغت الصين رؤية واضحة لعملية الشراكة الاستراتيجية الصينية العربية وفق خطوط واضحة رسمتها كمحددات لاستراتيجيتها في المنطقة سيما العربية منها وتتمثل بالتالي(Xinchun,2014,40):

1. إن عدم التدخل هو أحد المبادئ العامة للسياسة الخارجية الصينية حيث تحرص الصين على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط أو اتخاذ موقف واضح بشأن بعض القضايا الإقليمية الخلافية.
2. إن استراتيجية الصين تقوم على بناء علاقات فردية دون رؤية استراتيجية إقليمية تسعى إلى بناء شراكات استراتيجية مع تقليص التزاماتها الأمنية أو مواقفها السياسية بشكل كبير حفاظًا على مصالحها الإقليمية.
3. لا تهتم الصين بطبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة في المنطقة، ولا بترويج أيديولوجياتها في الخارج. وتتفق الصين مع العديد من دول المنطقة في نظرتها إلى الدعوات الليبرالية والديمقراطية باعتبارها أدوات بيد الدول الغربية.
4. ما يهم الصين في المنطقة هو تامين أكبر قدر ممكن من الاستقرار الامني كمتطلب رئيس للتنمية الاقتصادية وقد قدمت الصين مساعدات اقتصادية لتطوير قدرات دول المنطقة على ضمان الاستقرار بلغت قيمتها أكثر من 300 مليون دولار وفقاً للإعلان التنفيذي الصيني العربي الخاص بمبادرة الحزام والطريق لعام 2018.

وبصرف النظر عن التكامل الاقتصادي بين البلدين فإن العلاقة الأمنية بينهما قد تقدمت أيضًا الأمر الذي يثير استياء الولايات المتحدة الأمريكية كثيرًا وفي سعيها لتنويع إمداداتها من الأسلحة بدأت المملكة العربية السعودية في شراء المزيد من الأسلحة من الصين وتحقيقًا لهذه الغاية يفيد بعض الباحثين أن المملكة السعودية تعاونت مع الصين لتصنيع طائرات بدون طيار وصواريخ باليستية في أكتوبر 2023 حيث أجرى البلدان ثاني مناورة بحرية مشتركة وفي الوقت نفسه يعمل البلدان على توسيع حوارهما في المنتديات الدولية حيث أصبحت المملكة العربية السعودية عضو شريك في الحوار في منظمة شنغهاي للتعاون وهي عضوية قد تسهل المزيد من التعاون الدفاعي(نيسنباوم,2023).

ويرتكز الدور المحوري للمملكة العربية السعودية على تحفيز القدرات الفنية والإدارية واللوجستية للطريق بفضل موقعها المتميز كنقطة محورية وسط الدول الإسلامية والعربية وآخر بوابة رئيسية لدخول قارة أوروبا والبوابة الأولى إلى قارة أفريقيا حيث يحقق طريق الحرير ومبادرة الحزام والطريق طموح المملكة في تنويع اقتصادها بعيداً عن النفط وفقاً لرؤية المملكة 2030 لتصبح قوة اقتصادية واستثمارية كبرى تربط القارات.

تقدم المملكة العربية السعودية ثلاث سمات فريدة تدعم مبادرة الحزام والطريق: موقعها الجغرافي الاستراتيجي المهم ودورها كقوة عظمى في مجال الطاقة فضلا عن مكانتها البارزة في العالم الإسلامي فمن الناحية الجغرافية تتمتع المملكة العربية السعودية بموقع جغرافي جيد للاستفادة من طموحات مبادرة

الحزام والطريق في الربط البحري والبري إنها دولة كبيرة تشغل ما يقرب من 80٪ من شبه الجزيرة العربية وهي الدولة الوحيدة التي تتمتع بإمكانية الوصول الساحلي إلى كل من الخليج العربي والبحر الأحمر مع مضيقي هرمز وباب المندب اللذين يمثلان نقاط اختناق محتملة في أسواق الطاقة العالمي تقدم المملكة العربية السعودية طريق عبور بديل محتمل عبر شبه الجزيرة في حالة كان الوصول إلى أي منهما محدودًا أو مغلقًا. تتفاقم أهميتها الجغرافية بسبب مركزيتها في الشرق الأوسط

وتشارك الحدود مع ثماني دول وهي الأكبر في العالم العربي مما يضعها في قلب العديد من القضايا الإقليمية وبالتالي يجعلها جهة فاعلة مهمة للتعامل معها دبلوماسيًا وفيما يتعلق بالطاقة فإن مكانة المملكة العربية السعودية كقوة عظمى في مجال النفط هي اعتبار مهم بالنسبة للصين احتياطياتها المؤكدة من النفط الخام ما يمثل 18٪ من النفط العالمي وهي أكبر منتج للنفط في العالم حيث تضخ ما معدله 12.317 مليون برميل يوميًا والأهم من ذلك، أن لديها القدرة على زيادة هذا بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا مما يجعلها المنتج المتأرجح في العالم تعد المملكة العربية السعودية باستمرار أحد أكبر مصدرين للنفط في الصين.

الإسلام هو العامل الثالث الذي يساهم في أهمية المملكة العربية السعودية للصين إن رعايتها لمكة المكرمة والمدينة المنورة وغيرهما من أقدس المواقع الإسلامية تساهم في نفوذ المملكة العربية السعودية في الإسلام العالمي الصين التي يبلغ عدد سكانها المسلمين حوالي 22 مليون نسمة حساسة بشكل خاص للإسلام السياسي وبالتالي فإن دور المملكة العربية السعودية في تشكيل الأعراف والممارسات الإسلامية لديه القدرة على التأثير على السياسة الداخلية الصينية.

وفي ظل التغيرات الجغرافية والسياسية يمكن للمملكة العربية السعودية أن تلعب دورا محوريا في عملية الاستقرار والتنمية في المنطقة من خلال التعاون في مبادرة الحزام والطريق مع لعب الصين دورا نشطا كشريك لمصالح السعودية في غضون ذلك توقعت الصين أن تساعد المملكة في إحياء طريق الحرير بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030 والذي سيكون ضروريا لتحقيق التعاون والتنسيق الإقليميين بشأن القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك بين البلدين.

إن تركيز مبادرة الحزام والطريق على تطوير البنية التحتية يتوافق بسلاسة مع تطلعات الرؤية السعودية وذلك من خلال ربط الاخيرة بالأسواق الرئيسية على طول مسارات المبادرة والتي تمكن الدولة من الوصول إلى قاعدة عملاء أوسع بينما تستفيد المبادرة نفسها من الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمملكة كبوابة إلى الشرق الأوسط إن الخبرة الصينية في تطوير البنية التحتية تكمل طموحات المملكة العربية السعودية لبناء مدن حديثة وشبكات النقل ومرافق الطاقة وتعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة (باثاك, 2023).

فضلا عن مكانة المملكة العربية السعودية في تعزيز التبادل الثقافي والتجاري بين البلدين وتظهر التفاعلات الإيجابية بينهما في مجالات الطاقة والاستثمار والتكنولوجيا مما يسهم في تعزيز الروابط الثنائية وتعزيز الرفاه الاقتصادي للطرفين في الختام يمكن القول إن السعودية تحتل مكانة بارزة في الخريطة الاستراتيجية الصينية والتعاون المتنوع بينهما يعكس التطلعات المشتركة نحو تحقيق التنمية المستدامة والازدهار المشترك.

في نهاية هذا المحور حول مكانة المملكة العربية السعودية في الاستراتيجية الصينية وتحديداً في ظل مبادرة الحزام والطريق نستطيع أن نرى تطورًا ملحوظًا في العلاقات بين البلدين تظهر العلاقات الاقتصادية والتجارية بين السعودية والصين تناميًا ملحوظًا حيث تعتبر مبادرة الحزام والطريق أداة فعّالة لتعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات تبرز مبادرة الحزام والطريق كإطار استراتيجي يجمع بين البنية

التحتية والاقتصاد وتفتح أفقًا جديدًا للتعاون الثنائي يشكل توسيع هذا التعاون الاستراتيجي خطوة هامة نحو تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة في المنطقة وخارجها.

إن أولويات التعاون في مبادرة الحزام والطريق كإطار للعلاقات الثنائية تماشيًا مع منطق التحوط الاستراتيجي تُركز مبادرة الحزام والطريق على بناء التواصل من خلال الوسائل الاقتصادية والتنموية والشعبية ويغيب التعاون الأمني والعسكري بشكل ملحوظ في الرؤية والأفعال وهذا الفرضية القائلة بأن مبادرة الحزام والطريق ليست أداةً لدفع أي أجندة جيوسياسية بل هي منصة للتعاون الاقتصادي وبذلك سمحت للصين حتى الآن بمواصلة تعزيز حضورها في الدول والمناطق دون تحدي الولايات المتحدة بشكل علني وهو اعتبار بالغ الأهمية في منطقة الخليج.

ثالثا : التوازن الجيوسياسي: السعودية بين الصين والولايات المتحدة تتغلغل المملكة العربية السعودية في مشهد عالمي معقد من خلال انتهاج سياسة خارجية براغماتية فهي من جهة تحاول تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتكنولوجية مع الصين ومن جهة اخرى تحاول الحفاظ في الوقت نفسه على شراكة أمنية متينة مع الولايات المتحدة وتُشكل الإجراءات الأخيرة مثل موقفا المحايد تجاه روسيا خلال الصراع الأوكراني والتفكير في تجارة النفط باليوان والنظر في الانضمام إلى مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون وتكثيف التعاون التكنولوجي مع الصين اختبارًا لهذا التوازن.

تؤكد المبادرات الدبلوماسية الأخيرة للمملكة العربية السعودية أن الحفاظ على علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة يُمثل أولوية قصوى ، بغض النظر عن الرئاسة الأمريكية طالما أن انها تحترم المصالح السعودية في الوقت نفسه تُبدي انفتاحًا على استكشاف سُبُل بديلة في ظل المشهد العالمي متعدد الأقطاب الاقتصادية المتغير ويمكن لنتائج مفاوضات الدفاع الأمريكية السعودية أن تؤثر بشكل كبير على مشاركة المملكة العربية السعودية في مجموعة البريكس وخطواتها نحو التخلي عن الدولار مما قد يُعيد تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة وهنا تمكن عدة تحديات تواجه السعودية في مشروع الحزام والطريق :

1. من نقاط الخلاف المحتملة الأخرى في العلاقات الثنائية هي تغير الديناميكيات السياسية الإقليمية الناجمة عن سياسة خارجية سعودية أكثر حزماً منذ تولي الملك سلمان العرش حيث اعتمدت المملكة العربية السعودية نهجاً أكثر حزماً تجاه قضايا الشرق الأوسط وهو ما يمثل خروجاً عن الممارسات التاريخية.

2. تدعو رؤية الصين الدول الشريكة إلى توسيع مجالات التجارة وتحسين هيكلها التجاري واستكشاف مجالات نمو تجارية جديدة وتعزيز التوازن التجاري وتُخفي العلاقات التجارية الراسخة صعوبة تحقيق تجارة متوازنة ومتنوعة إذ لا تزال المملكة العربية السعودية اقتصاديا قائم على سلعة واحدة حيث يعتمد ما يقرب من 90% من صادراتها إلى الصين على النفط ومنتجاته إن اعتماد اقتصاد المملكة العربية السعودية الكبير على النفط يُمثل ضعفًا هيكليًا، وهو مؤشر آخر على أهمية رؤية السعودية 2030 فالتوجه الحتمي نحو مصادر الطاقة المتجددة قد يحرم المملكة في النهاية من أهم أسواق صادراتها.

3. يُعد تحالف المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة قضية أخرى قد تحد من العلاقات الصينية السعودية فعلى الرغم من التوترات بين بين البلدين بين مدة واخرى تظل الولايات المتحدة الشريك الأهم للمملكة العربية السعودية. ويدرك القادة في الصين هذا الأمر.

4. هنا ايضا يمكن القول أن الافتراض القائل بأن البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية سيشكل تهديدا لنفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ويقوض عمل المؤسسات المالية التي يسيطر عليها

يستبعده كبار مسؤولي صندوق النقد الدولي وتظهر نظرة سريعة على العديد من خرائط مبادرة الحزام والطريق أن كلا من طرق الحرير القارية والبحرية في الواقع تطويق الشرق الأوسط وتجاوزه وكما كان الحال في الماضي فإن هدف المبادرة المستخدم النهائي وهو الغرب وبشكل أكثر دقة أوروبا الغربية إن المحاولات الإعلامية والعلمية لربط كل ما تفعله الصين في الشرق الأوسط بمبادرة الحزام والطريق أمر مثير أما بالنسبة للصينيين فالشرق الأوسط هو في المقام الأول جسر ونقطة انطلاق ووسيلة للوصول إلى الهدف الحقيقي أوروبا وهذا ما ورد ضمنا أيضا في وثيقة مبادرة الحزام والطريق موكدة أن أوروبا هي الوجهة النهائية.

على الرغم من هذه التحديات فإن ممارسة الصين لدبلوماسية الشراكة مصممة لمواجهة هذه التحديات من خلال التركيز على مجالات المصالح المشتركة بدلاً من القضايا التي تتباين فيها المصالح توفر شراكاتها الاستراتيجية فرصًا لتطوير علاقات أقوى باستخدام منطق قائم على الأهداف لا على المصالح مع استمرار التعاون بين الصين والمملكة العربية السعودية من خلال مبادرة الحزام والطريق ومشاريع رؤية السعودية 2030 ستبقى نقاط الخلاف هذه قائمة ولكنها ليست سمات أساسية في العلاقات الثنائية.

مما تقدم يمكن الاشارة إلى هيمنة المصالح الاقتصادية على علاقات الصين مع المملكة العربية السعودية وهو ما يُقدَّم كدليل على علاقة محدودة إذ أن غياب التعاون الأمني الهادف كما يتضح من تحالف الولايات المتحدة مع المملكة العربية السعودية يعزز الانطباع بأن الصين مهتمة فقط بالسعي لتحقيق المصالح التجارية مع الحفاظ على علاقاتها مع مصدرها الرئيسي لواردات النفط الخام. ومع ذلك، فقد تطورت العلاقة الثنائية إلى ما هو أبعد من مجرد علاقة تبادلية، وفيفي الوقت نفسه تُشكّل الهيمنة الأمريكية في منطقة الخليج تحدياتٍ جسيمة للصين. ففي ظلّ نظامٍ مُهيمن تتفاوت خيارات السياسات المتاحة للدول الإقليمية والدولية تبعًا لعلاقتها بالقوة المهيمنة ومدى رضاها عن توزيع القوة في هذا النظام فإذا كانت الدولة الإقليمية وهي في هذه الحالة المملكة العربية السعودية، راضيةً فسيكون النهج الأكثر ترجيحًا هو مُجاراة القوة المهيمنة.

في الوقت نفسه لا تميل السعودية إلى التنازل عن علاقتها مع الصين لصالح الولايات المتحدة فانخراط المملكة العربية السعودية مع الصين لا ينبع من رغبة في الانتقام من الولايات المتحدة بل يعكس ديناميكياتها الداخلية والمبادئ الجديدة التي تُشكل دورها الدولي. كما يُراعي هذا النهج السياق العالمي، والصعود الكبير للصين والفوائد المحتملة للتعاون في مختلف القطاعات ويتماشى تركيز الصين على التنمية الشاملة مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030 مما يُشير إلى إمكانية مواءمة هذه الرؤية الوطنية مع المبادرات الصينية الرئيسية مثل مبادرة الحزام والطريق.

رغم تصاعد الاستقطاب بين الولايات المتحدة والصين من غير المرجح أن تختار المملكة العربية السعودية قطع علاقاتها مع الولايات المتحدة أو التحالف الكامل مع بكين وبدلاً من ذلك يُتوقع أن تتبنى الرياض نهجًا حذرًا واستراتيجيًا بهدف تعزيز علاقاتها مع القوتين بما يخدم مصالحها الحيوية. ومن خلال علاقاتها المتنامية مع الصين تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعظيم مكاسبها من الولايات المتحدة واقعيًا لا يمكن للسعودية أن تتخلى عن علاقة متوازنة مع القطبين العالميين الرئيسيين لا تزال الولايات المتحدة شريكًا أمنيًا لا غنى عنه في المنطقة بحضور عسكري لا مثيل له وأهمية لدول الخليج بما فيها المملكة العربية السعودية في المقابل سلّط الصراع الأخير في غزة الضوء على إحجام الصين عن الاضطلاع بدور أمني إقليمي تبدو الصين غير مبالية بالوجود الأمريكي في المنطقة وغير مستعدة لتحمل تكاليف وعواقب التدخل العسكري ومن هذا المنظور تستطيع المملكة العربية السعودية موازنة

مصالحها بفعالية من خلال الدفاع عن احتياجاتها لدى كلٍّ من القوتين متجنبةً بذلك أن تصبح قضية خلافية بينها ومن خلال تعزيز العلاقات مع كليهما قد تُرسِّخ المملكة مكانتها كوسيط رئيسي في تخفيف التوترات المستقبلية وإدارتها مما يُعزِّز أهدافها الداخلية ومكانتها الإقليمية والدولية.

الخاتمة

ختاماً تناولت الدراسة مكانة السعودية الجيو اقتصادية في استراتيجيات القوى التعديلية مبادرة الحزام والطريق انموذجا وحاولت معالجة والتحقق من الافتراض الرئيسي لها وهو : أن مكانة المملكة العربية السعودية الجيو اقتصادية تلعب دورًا حيويًا في إطار استراتيجيات القوى التعديلية (روسيا الاتحادية والصين) سيما في سياق مبادرة الحزام والطريق لذا يمكن القول أن الاستفادة الاقتصادية والتعاون الثنائي الذي يتم بين المملكة العربية السعودية والشركاء الرئيسيين في هذه المبادرة يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في تعزيز العلاقات الدولية وتحقيق توازن القوى في المنطقة ومع ذلك تواجه المملكة السعودية تحديات رئيسية أبرزها الضغوط الدولية التي تمارسها الولايات المتحدة الامريكية في محاولة منها للحد من التقارب السعودي- الصيني من جهة والسعودي الروسي من جهة اخرى فضلا عن المخاوف المتعلقة بالديون والتبعية الاقتصادية بناءً على ذلك توصي الدراسة بضرورة تبني سياسة اقتصادية متوازنة تعزز من الاستفادة من المبادرة الصينية دون الإضرار بالعلاقات الاستراتيجية القائمة.

وهو ما تم اثباته من خلال دراسة مستفيضة للاستراتيجيتين الجيو اقتصادية الروسية والصينية تجاه المملكة العربية السعودية ومشكلات المنطقة العربية وذلك من خلال تحليل وشرح أهداف الاستراتيجية لكلتا الدولتين في المنطقة وأدوات القوة التي اعتمدتها كليهما للوصول إلى أهدافها حيث تُعَدُّ المملكة العربية السعودية من بين المناطق الجغرافية الأكثر أهمية على مستوى العالم وينظر إليها على نطاق واسع من قبل القوى الدولية سيما القوى التعديلية للنظام الدولي كروسيا الاتحادية والصين نظراً لتاريخها الحافل والمؤثر في مساهمتها البارزة في مجال الحضارة الإنسانية.

وعلى الرغم من المخاوف المعلنة والتي تطرقنا اليها من خلال بحثنا تظل المملكة العربية السعودية ملتزمة التزاماً راسخاً باستراتيجية تضمن علاقاتها بسياسة خارجية متعددة الاتجاهات حيث تسعى إلى إيجاد التوازن بين الشراكات التقليدية مع الولايات المتحدة وأوروبا وإقامة علاقات أوثق مع القوى غير الغربية مثل الصين وروسيا.

لذا تحاول القوى الكبرى اكتساب مكانة اقتصادية عالمية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال إقامة علاقات متوازنة مع البلدان المعتمدة على الطاقة وقد اهتمت روسيا باستعادة دورها باعتبارها مركز القوة مع محاولة إقناع الدول الأخرى بأن نفوذ الغرب آخذ في التراجع سيما أنها تنظر إلى الغرب باعتباره التهديد الرئيسي لأمنها القومي.

حيث تمثل مبادرة الحزام والطريق إطاراً استراتيجياً مهماً يوفر فرصة كبيرة لتعزيز الروابط التجارية والبنية التحتية بين المملكة والصين بما يتماشى مع تطلعات الرؤية السعودية لعام 2030. حيث يعزز التعاون بين البلدين في مجالات مثل الطاقة والبنية التحتية والتكنولوجيا من مكانة المملكة كمركز استراتيجي وهو ما يساهم في تنويع الاقتصاد السعودي ويعزز استقرار المنطقة مما يعكس الدور الحيوي الذي تلعبه في تعزيز الاستقرار والتنمية الإقليمية والدولية مع استمرار تطوير هذه العلاقات وتعميق التعاون في مختلف المجالات يتوقع أن تساهم هذه الديناميكية في تحقيق الازدهار المشترك وتعزيز التنمية المستدامة للبلدين.

في المقابل تكمن قوة روسيا الأساسية في الشرق الأوسط في عدم تقيُّدها بتحالف دائم مع أي من القوى الإقليمية الكبرى وعدم وجود التزام ضروري بالنسبة إليها تجاه المنطقة وهذا يُمكِّنها من العمل بدرجةٍ

من المرونة والتوازن بين الأقطاب المتنافسة وهو ما أثبته التحوُّل في العلاقات الروسية مع تركيا في صيف عام 2016 والتحوُّل الحالي الملحوظ في العلاقات مع المملكة العربية السعودية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات ولعل أهمها:

1) إن أهمية منطقة الشرق الأوسط سيما المملكة العربية السعودية لا تقتصر على الأهمية الجيوسياسية والجيو اقتصادية فقط بل هناك أهمية أخرى توازي ذلك، بل ربما تتفوق عليها في كثير من الأحيان. تكمن هذه الأهمية في مقوماتها التي تمنحها ميزة كبيرة في التفاعلات الدولية تشمل هذه المقومات الممرات المائية والموارد البشرية والحضارة التاريخية فضلا عن النفط والغاز الطبيعي. تلك المقومات تمنح المملكة العربية السعودية بعداً آخر مميزا في التفاعلات الدولية.

2) إن انخراط المملكة العربية السعودية ومشاركتها معادلات وخرائط مبادرة الحزام والطريق الصينة ليست مجرد قرار اقتصادي بل هو صراع دولي جيو اقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الامريكية التي تمارس كل انواع الضغوط لمنع هذه الشراكة فالدراسة وبناءً على تحليل جغرافي دقيق واقتصادي متعمق أظهرت الدراسة أن المملكة العربية السعودية تحتل موقعاً بارزاً في النظام الاقتصادي العالمي بسبب مواردها الطبيعية وموقعها الاستراتيجي.

3) تعمل القيادة السعودية على محاولة ايجاد نوع من التوازن بين تحالفاتها التقليدية الامنية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الامريكية وبين تعزيز شراكات جيو اقتصادية جديدة بعيدا عن الهيمنة الامريكية في محاولة منها للوصول إلى نوع من الاستقلالية الاقتصادية.

4) بعيدا عن مدى قدرة المملكة على تحقيق الاستفادة القصوى من المبادرة الصينية إلا ان العقبات الدبلوماسية والسياسية التي تواجهها السعودية تعد الاكثر تعقيدا , فالصراع الدولي على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الاوسط واضح وهو ما قد يعيق استفادتها من المشروع , فضلا عن ذلك مخاوفها من الوقوع في فخ الديون الصينية والتبعية الاقتصادية للصين لذلك تحاول السعودية بمؤسساتها اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

بناءً على الاستنتاجات العلمية يمكن صياغة التوصيات الآتية:

1) ينبغي على المملكة العربية السعودية تعزيز تعاونها الدولي وذلك من خلال توسيع الشراكات الاستراتيجية مع الدول الأخرى المشاركة في مبادرة الحزام والطريق وهو ما يمكنها من تعزيز دورها وتأثيرها الاقتصادي.

2) ينبغي على المملكة العربية السعودية تعزيز الشراكات الجيو اقتصادية مع القوى التعديلية (روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية) من خلال تطوير علاقات تعاونية تعزز التكامل الاقتصادي والسياسي، وتسهم في تبادل المعرفة والتكنلوجيا.

3) ينبغي على المملكة العربية السعودية العمل على تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي مع دول الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا، وذلك من خلال مشاركة فعّالة في مبادرة الحزام والطريق.

4) على المملكة العربية السعودية الاستثمار في تطوير القدرات البشرية وتأهيل الكوادر الوطنية للاستفادة القصوى من فرص التعاون والاستثمار المتاحة ضمن إطار علاقاتها الدولية سيما مع القوى التعديلية.

5) العمل على إنشاء مراكز بحثية مشتركة مع القوتين التعديليتين الصين وروسيا لدراسة التحديات والفرص في المجالات الاقتصادية والتقنية، مما يعزز من القدرة على الابتكار والتطور المستدام.

المصادر: Reference:

1. احمد حسين الخطيب , الاستراتيجية الصينية في اطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي ,2019 مجلة جيل , مركز جيل البحث العلمي , العدد24, الجزائر ,ص119.
2. اسامة مخيمر , الطاقة والعلاقات الروسية مع اسيا , 2007 مجلة السياسة الدولية , العدد170 , مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية , القاهرة , ص 92.
3. اميرة احمد حرزلي , مبادرة الحزام والطريق الصينية : الخلفية والاهداف والمكاسب, مجموعة مؤلفين في مبادرة الحزام والطريق الصينية : مشروع القربن الاقتصادي في العالم , برلين , المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية , ص ص 73-74.

4. أنظر حسين بهاز , السياسة الخارجية الروسية في الفضاء العربي من المنظور الايدلوجي الى البرغماتي ,2018 مجلة تحولات , العدد الاول , الجزائر , ص ص 74 , 75 .
5. تشاو لي , مبادرة الحزام والطريق الصينية من منظور الاقتصاد الثقافي العالمي, 2018, ترجمة محمد بيج وشية يانغ, دار الامان ومنشورات الاختلاف ومنشورات ضفاف , الجزائر ,ص ص 314-315.
6. جوليانو بيفولشي , زيارة بوتين إلى السعودية والإمارات تسلط الضوء على سياسة روسيا الخارجية في دول الخليج , التقرير الجيوسياسي, أوراسيا الخاصة 2023, المجلد 37 العدد 2, روما. وعلى الرابط التالي : https://www.specialeurasia.com/2023/12/11/putins-saudi-arabia-uae-russia/
7. حمد مطاوع، طريق الحرير الجديد في الاستراتيجية الصينية الأهداف الكبرى، والوزن الاستراتيجي، والتحديات، 2020, مجلة سياسات عربية، عدد 46، ص3.
8. حنان مخازنية , دور القوى التعديلية في تشكيل النظام الدولي : روسيا انموذجا , 2018-2019 رسالة ماجستير , كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة العربي التبسي , تبسة , ص ص 60 , 62.
9. خديجة لعريبي , السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 2013 -2014 رسالة ماجستير , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة بسكرة , ص ص 90 _93.
10. دونمي تشين , مبادرة الحزام والطريق الصينية والرئوية السعودية 2030 مراجعة الشراكة تحقيقا للاستدامة 2021 مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية , الرياض , ص 4 .
11. ديون نيسنباوم، "السعوديون يتفقون مع الولايات المتحدة على مسار تطبيع علاقات المملكة مع إسرائيل" وول ستريت جورنال، 9 أغسطس 2023، https://www.wsj.com/articles/us-saudi-arabia-agree-to
12. سمر سعيد وستيفن كالين، "المملكة العربية السعودية تدرس قبول اليوان بدلاً من الدولار في مبيعات النفط الصينية"، وول ستريت جورنال ، 15 مارس 2022، https://www.wsj.com/articles/saudi-arabia-considers-accepting-
13. شناز بن قانه , الرهانات الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية , مجموعة مؤلفين في مبادرة الحزام والطريق الصينية : مشروع القرن الاقتصادي في العالم , 2019, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية , برلين , ص 117.
14. عزة جمال عبدالسلام زهران , الدور المحوري للسعودية مع الصين في احياء طريق الحرير في ضوء رؤية 2030, 2019كلية العلوم الادارية , جامعة نجران , المملكة العربية السعودية , ص 189. كذلك أنظر حيدر حسين أل طعمة , مبادرة الحزام والطريق: الاهداف والتحديات , 2022 مركز الفرات , العراق.
15. العلاقات السعودية الروسية: تطابق الرؤى والمصالح المشتركة , وكالة الانباء السعودية , 2024 , على الرابط التالي : https://www.spa.gov.sa/en/N2009894
16. علي صلاح وشادي عبدالوهاب، مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي،2018 مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 26،ص4.
17. عمار محمد سلو العبادي , محددات السياسة النفطية الانتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية , 2011 دراسات استراتيجية , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ط1 , أبو ظبي , ص ص 9_ 10.
18. كولين إتش ، دالتون ميليسا ، جي وايرفين ، ماثيو ، 2013. المملكة الذرية: إذا صنعت إيران القنبلة، فهل ستكون السعودية هي التالية؟ مركز الأمن الأمريكي الجديد، واشنطن شباط/فبراير2016.
19. لمى مضر الامارة , الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة على المنطقة العربية 2009, مركز دراسات الوحدة العربية , لبنان , ص110.
20. ماهيش باثاك , ستجلب مبادرة الحزام والطريق والرؤية السعودية 2030 ازدهارًا جديدًا , 2023 معلومات على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط التالي : http://www.chinatoday.com.cn/ctenglish/2018/commentaries/202309/t20230906_800341424.html
21. ناصر التميمي , صعود الصين : المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربيا, مجموعة مؤلفين في العلاقات العربية الصينية , 2017, الطبعة الاولى , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت ,ص ص 314-315.

22. نردين حسن الميمي , الاستراتيجية الروسية في ظل نظام احادي القطبية الثوابت والمتغيرات , 2011, رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة بيرزيت , فلسطين , ص 68.
23. والتوزيع , عمان , ص 61.
24. وليد حسن محمد , دور الرئيس بوتين في رسم الاستراتيجية الروسية الجديدة , 2016, مجلة دراسات دولية , جامعة بغداد , العددان 64,65,ص 282.
25. واثق علي الموسوي , مبادرة الحزام والطريق بين الاثار والتحديات , 2019, الجزء الثاني , دار الايام للنشر , عمان .
26. حقوق السحب الخاص هو اصل احتياطي دولي استحدثة صندوق النقد الدولي في عام 1969 ليصبح مكملا للاصول الرسمية الخاصة بالبلدان الاعضاء وتتحدد قيمة حق السحب الخاص وفقا لسلة من خمس عملات , فهي تعني حقوق السحب الخاصة عملياً، إعطاء كل دولة مشتركة بها، في إطار صندوق النقد الدولي الحق بأن تسحب مبلغاً محدداً، بالعملات القابلة للتحويل، يعادل حصتها من هذه الحقوق، محسوبة بنسبة حصتها في الصندوق. ويعني ذلك أيضاً، أن الدول الأعضاء المشتركة في الاستفادة من هذه الحقوق، تتبادل عملياً فيما بينها توزيع الحقوق، مقابل تقديم عملاتها القابلة للتحويل. ويلتزم كل عضو تقديم عملته الخاصة، أو أي عملة قابلة للتحويل، في حدود ضعفي مبلغ مخصصاته المتراكمة في حقوق السحب الخاصة، عندما تطلب إليه إدارة الصندوق ذلك. للمزيد أنظر : الموسوعة العربية على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط الاتي : https://arab-ency.com.sy/ency/details/654/8
27. bp Statistical Review of World Energy 2022
28.https://www.mewa.gov.sa/ar/Pages/default.aspx (https://od.data.gov.sa)
29. https://etqanlawfirm-sa.com
30. Witold rodkiewicz, Russia's Middle easteRn policy regional ambitions, global objectives,osw studies, im. marka Karpia / centre for eastern studies ,2017 p9.
31. Steve A. Yetiv-Katerina Oskarsson, Challenged Hegemony: The United States, China, and Russia in the Persian Gulf, Standford University Press, California 2018, p. 111.
32. Maria Al-Mukhaleh, "Three Axes of Russian-Gulf Relations: Oil, Nuclear, Military Cooperation and Armament , Opinions on the Gulf Journal, 134, 2019, p. 38-39.
33. Steve A. Yetiv-Katerina Oskarsson, Challenged Hegemony: The United States, China, and Russia in the Persian Gulf, Standford University Press, California 2018, p. 111.
)
34. Mikhail Lobanov , Jelena Zvezdanovic Lobanova, Aims and objectives of the "One Belt, One Road" initiative , Institute of International Politics and Economics ,Belgrade, Republic of Serbia,2016,p90.
35. Al- Tamimi. Naser. China–Saudi Arabia Relations, 1990–2012: Marriage of Conven ience or Strategic Alliance. Abingdon, UK and New York: Routledge Press, 2013, 86.
36. Shi Ting, "How China is Building Bridges with the Middle East", Bloomberg News, 26 January2016.
37. Downs, Erica, 2011. "China–Gulf Energy Relations", in Bryce Wakefield and Susan L. Levenstein, eds, China and the Persian Gulf: Implications for the United States Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 62 . 34) Alterman, Jon B. and Garver, John W., 2008. The Vital Triangle: China, the United States, and the Middle East, Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 33 .
38. Niu Xinchun, 2014. "China's Interests in and Influence over the Middle East", Con temporary International Relations Vol. 24, No. 1, January/February, p. 40.